تعميم رقم (٨٦٦١/٢/٢/١٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥

لاحقاً لكتابنا رقم (١٩٢٩٧/٢/٢/١٠) تاريخ ٢٠٠٧/١١/٤ والمتضمن نموذجاً مُعدلاً للكشف الشهري والكشوفات المُلحقة به.

واستناداً لأحكام المادة (٤٥) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وأحكام المادة (٦٩) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، يُرجى الإيعاز للمعنيين لديكم بضرورة الإلتزام بإدراج جميع ودائع والتزامات الوزارات والمؤسسات الحكومية في النموذج الخاص بالوضع المالي لحسابات الوزارات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الأخرى المفتوحة لديكم، حيث لوحظ عدم قيام بعض البنوك بإدراج ودائع بعض الوزارات والمؤسسات ضمن هذا النموذج وتصنيفها ضمن القطاع الخاص.